القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

الوثيقة WSIS-II/PC-3/DOC/7(Rev.1)-A
28 أكتوبر 2005
الأصل: بالإنكليزية

رئيس فريق التفاوض التابع للقمة

نص منقّح للفصل الثاني من الجزء التنفيذي
(الآليات المالية)

الآليات المالية لمواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

15. **نشكر** الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده في إنشاء فريق المهام المعني بالآليات المالية ونشيد بتقرير الفريق. (*ووفق على هذه الفقرة*)

16. **ونذكّر** بأن ولاية فريق المهام هي القيام باستعراض دقيق لكفاية الآليات المالية القائمة في مواجهة تحديات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. (*ووفق على هذه الفقرة*)

17. يوضّح تقرير فريق المهام تعقّد الآليات القائمة في القطاعين العام والخاص التي تتيح التمويل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. ويعيّن التقرير مجالات يمكن فيها تحسين هذه الآليات ويمكن فيها للبلدان النامية وشركائها في التنمية إعطاء أولوية أعلى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (*ووفق على هذه الفقرة*)

18. واستناداً إلى خلاصة استعراض التقرير **نظرنا في** التحسينات والابتكارات في الآليات المالية، بما فيها إنشاء صندوق تضامن رقمي يتم تمويله بالتبرعات، كما جاء في إعلان المبادئ الصادر عن القمة في جنيف. (*ووفق على هذه الفقرة*)

19. **ونعترف** بوجود الفجوة الرقمية وبالتحديات التي تثيرها أمام بلدان كثيرة تضطر إلى الاختيار بين الكثير من الأهداف المتنافسة في التخطيط الإنمائي وفي المتطلبات على أموال التنمية في مواجهة شحّة الموارد. (*ووفق على هذه الفقرة*)

20. **ونعترف** بحجم المشكلة التي ينطوي عليها سد الفجوة الرقمية، وهو ما سيتطلب استثمارات كافية ومستدامة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، وفي بناء القدرات [*ونقل التكنولوجيا*] على مدى سنوات كثيرة قادمة.

20 ألف نهيب بالمجتمع الدولي أن يعزز نقل التكنولوجيا [بشروط تفضيلية]، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن يعتمد سياسات وبرامج بغية مساعدة البلدان النامية على الانتفاع بالتكنولوجيا في سعيها لتحقيق التنمية عن طريق الاستعانة بوسائل عدة من بينها التعاون التقني وبناء القدرة العلمية والتكنولوجية، وذلك في إطار جهودنا المبذولة من أجل سد الفجوة الرقمية والفجوة الإنمائية.

21. ونعترف بأن الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، تنطوي على أهمية جوهرية، وأن توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية هو الأساس الذي يُرتكز عليه في السعي لإقامة آليات مالية كافية وملائمة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وفقاً لجدول أعمال التضامن الرقمي الوارد في خطة عمل جنيف. (*ووفق على هذه الفقرة*)

22. ونعترف ونقر بالاحتياجات التمويلية الخاصة والمحددة للعالم النامي، كما جاء في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف*، الذي يواجه تحديات عديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالحاجة الشديدة إلى التركيز على احتياجاته الخاصة من التمويل لإحراز الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. (*ووفق على هذه الفقرة*)

23. ونوافق على أن تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية يتعين أن يوضع في سياق الأهمية المتزايدة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا لمجرد كونها وسيطاً للاتصال ولكن أيضاً بوصفها عاملاً يمكّن من تحقيق التنمية وأداة لبلوغ الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. (*ووفق على هذه الفقرة*)

24. وكان تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معظم البلدان النامية يرتكز في الماضي على الاستثمارات العامة. وحدث مؤخراً تدفق استثمارات كثيرة حظيت مشاركة القطاع الخاص فيها بالتشجيع، وهي استثمارات تندرج في إطار تنظيمي سليم، وتنفذ فيها سياسات عامة ترمي إلى سد الفجوة الرقمية. (*ووفق على هذه الفقرة*)

25. ونشعر بتشجيع كبير لأن خطى التقدم المحرزة في تكنولوجيا الاتصالات، وشبكات المعطيات عالية السرعة تزيد بصفة مستمرة من إمكانات البلدان النامية واقتصادات التحول في مجال المشاركة في سوق عالمية للخدمات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس ميزتها المقارنة. وتتيح هذه الفرص البازغة أساساً تجارياً قوياً للاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان. وينبغي للحكومات، بناء على ذلك، أن تتخذ التدابير، في إطار السياسات الإنمائية الوطنية، بغية دعم بيئة تمكينية وتنافسية للاستثمارات اللازمة في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تطوير خدمات جديدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان ألاّ تطبق سياسات وتدابير من شأنها أن تثبط أو تعوق أو تمنع المشاركة المستمرة لهذه البلدان في السوق العالمية للخدمات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (*ووفق على هذه الفقرة*)

---

* على سبيل الإحالة، تنص الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف على ما يلي:
ونواصل توجيه اهتمام خاص إلى الاحتياجات التي تنفرد بها شعوب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان والأراضي الخاضعة للاحتلال والبلدان الخارجة من الصراعات والبلدان والمناطق ذات الاحتياجات الخاصة وكذلك الظروف التي تشكل تهديدات خطيرة للتنمية، كالكوارث الطبيعية.

26. **ونلاحظ** التحديات الكثيرة التي تواجه توسيع نطاق المحتوى المعلوماتي المفيد الذي يمكن النفاذ إليه في العالم النامي، ونلاحظ بصفة خاصة أن مسألة تمويل مختلف أشكال المحتوى والتطبيقات تتطلب اهتماماً جديداً، لأن هذا المجال كثيراً ما أغفل نتيجة للتركيز على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (*ووفق على هذه الفقرة*)

27. **ونعترف** بأن جذب الاستثمارات إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتوقف بصورة حاسمة على وجود بيئة تمكينية تشمل الحكم السليم على جميع المستويات، بما في ذلك وجود سياسة عامة وإطار تنظيمي داعمين ويتسمان بالشفافية وبتشجيع المنافسة، على نحو يعبّر عن الواقع الوطني. (*ووفق على هذه الفقرة*)

[27 باء الجديدة (المجموعة 77):نتعهد بالدخول في حوار نشيط استباقي حول المسائل المتعلقة بالمسؤولية الإنمائية للشركات والإدارة السليمة للشركات العابرة للأوطان، مما يقتضي تعظيم مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة، وذلك في إطار جهودنا المبذولة من أجل سد الفجوة الرقمية والفجوة الإنمائية.]

[27 باء الجديدة البديلة (المملكة المتحدة): نتعهد بالدخول في حوار نشيط استباقي حول المسائل المتعلقة بالمسؤولية [الاجتماعية] للشركات والإدارة السليمة للشركات العابرة للأوطان، ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، وذلك في إطار جهودنا المبذولة من أجل سد الفجوة الرقمية والفجوة الإنمائية.]

28. **ونؤكد** على أن قوى السوق وحدها لا تستطيع أن تضمن المشاركة الكاملة للبلدان النامية في السوق العالمية للخدمات المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك **نشجع** تعزيز التعاون والتضامن الدوليين بغية تمكين جميع البلدان، لا سيما البلدان المذكورة في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف، من تنمية البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المستندة إلى هذه التكنولوجيا بحيث تكون قابلة للاستمرار وقادرة على المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي. (*ووفق على هذه الفقرة*)

29. **ونعترف** أن القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، يضطلع بدور هام في تمويل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان كثيرة، وأن التمويل الداخلي يتزايد من خلال التدفقات بين الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب. (*ووفق على هذه الفقرة*)

30. **ونعترف** بأنه نتيجة لزيادة أهمية استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البنية التحتية، فإن الجهات المانحة العامة، الثنائية منها ومتعددة الأطراف، تقوم بإعادة توجيه مواردها العامة إلى أهداف إنمائية أخرى، مثل الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر والبرامج ذات الصلة، وإصلاحات السياسة العامة ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية القدرات في صلب الأنشطة الإنمائية. **ونشجع** جميع الحكومات على إعطاء أولوية ملائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك التكنولوجيا التقليدية للمعلومات والاتصالات مثل البث الإذاعي والتلفزيوني، في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. **ونشجع أيضاً** المؤسسات متعددة الأطراف والجهات المانحة العامة الثنائية على النظر أيضاً في تقديم المزيد من الدعم المالي لمشاريع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء كانت مشاريع إقليمية أو مشاريع وطنية على نطاق كبير ولأغراض تنمية القدرات ذات الصلة. وينبغي لها أن تنظر في ربط مساعداتها واستراتيجيات شراكاتها بالأولويات التي تحددها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية بما في ذلك، استراتيجياتها لتخفيض حدة الفقر. (*ووفق على هذه الفقرة*)

31. **ونعترف** بأن التمويل العام يؤدي دوراً حاسماً في تأمين نفاذ المناطق الريفية والسكان المحرومين إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها بمن فيهم سكان الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية. (*ووفق على هذه الفقرة*)

32. **ونلاحظ** أن الاحتياجات في مجال بناء القدرات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل أولوية عالية في جميع البلدان النامية، وأن مستويات التمويل الحالية ليست كافية لتلبية هذه الاحتياجات، على الرغم من وجود آليات تمويلية كثيرة مختلفة داعمة لتكريس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. (*ووفق على هذه الفقرة*)

33. **ونعترف** بوجود عدد من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الموارد المالية، وهي مجالات لم تلق اهتماماً كافياً حتى الآن في النهج الحالية إزاء التمويل الإنمائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتشمل هذه المجالات:

أ. البرامج والمواد والأدوات ومبادرات التمويل التعليمي والتدريب المتخصص اللازمة لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما للمنظمين وسائر العاملين في القطاع العام ومنظماتهم؛

ب. النفاذ إلى الاتصالات والتوصيل بخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية النائية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وغير ذلك من الأماكن التي تثير تحديات تكنولوجية وسوقية فريدة؛

ج. البنية التحتية الرئيسية والشبكات الإقليمية، ونقاط النفاذ الإقليمية والمشروعات الإقليمية المماثلة، لربط الشبكات عبر الحدود وفي المناطق المحرومة اقتصادياً التي قد تحتاج إلى السياسات المنسقة بما في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية والمالية والتمويل الأولي، والتي من شأنها أن تستفيد من تقاسم التجارب وأفضل الممارسات؛

د. قدرة النطاق العريض لتسهيل تقديم طائفة أوسع من الخدمات والتطبيقات، وحفز الاستثمار وتوفير النفاذ إلى الإنترنت بأسعار معقولة للمستعملين الحاليين والجدد؛

هـ. المساعدة المنسقة، حسبما يكون ملائماً، للبلدان المشار إليها في الفقرة 16 من إعلان مبادئ جنيف، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة وذلك لتحسين الفعالية وتخفيض التكاليف الباهظة للمعاملات المالية المرتبطة بتسليم دعم الجهات المانحة الدولية؛

و. تطبيقات ومحتويات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر وفي برامج التنمية القطاعية لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والبيئة؛

وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى النظر في المسائل التالية ذات الصلة بتكريس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والتي لم تحظ بعناية كافية:

ز. استدامة المشروعات المتعلقة بمجتمع المعلومات مثل صيانة البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ح. الاحتياجات الخاصة للمشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مثل الاحتياجات التمويلية؛

ط. التنمية المحلية وتصنيع تطبيقات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

ي. الاضطلاع بأنشطة في مجال الإصلاح المؤسسي المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين القدرة في مجال الأطر القانونية والتنظيمية؛

ك. تحسين الهياكل التنظيمية وإحداث تغييرات في العمليات التجارية بغية تعظيم تأثير وفعالية مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشروعات الأخرى التي تتضمن مكونات مهمة من هذه التكنولوجيا؛

ل. الحكومة المحلية ومبادرات المجتمعات المحلية التي تقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المجتمعات المحلية في مجالات مثل التعليم والصحة ودعم سبل المعيشة.

34. ونحن إذ نعترف بأن المسؤولية المركزية عن تنسيق برامج التمويل العام والمبادرات العامة لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إنما تقع على عاتق الحكومات، **نوصي** بإدخال مزيد من التنسيق عبر القطاعات وعبر المؤسسات، سواء من جانب المانحين أو المتلقين داخل الإطار الوطني. (*ووفق على هذه الفقرة*)

35. ينبغي للمصارف والمؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف النظر في تطويع آلياتها الحالية، وتصميم آليات جديدة عند الاقتضاء، لتلبية الطلبات الوطنية والإقليمية بشأن تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (*ووفق على هذه الفقرة*)

36. **ونقر** بالشروط الأساسية التالية لتحقيق النفاذ العادل والشامل إلى الآليات المالية وتحسين الاستفادة منها:

أ. وضع سياسات وحوافز تنظيمية تهدف إلى تحقيق النفاذ الشامل وجذب استثمارات القطاع الخاص؛

ب. تحديد وإقرار الدور الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي صياغتها، عند الاقتضاء، بالاقتران بالاستراتيجيات الإلكترونية؛

ج. تطوير القدرة المؤسسية والتنفيذية لدعم استعمال صناديق الخدمة الشاملة/النفاذ الشامل الوطنية ومواصلة دراسة هذه الآليات والآليات التي تهدف إلى حشد الموارد المحلية؛

د. تشجيع تطوير المعلومات والتطبيقات والخدمات ذات الصلة على الصعيد المحلي والتي تعود بالفائدة على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول؛

هـ. دعم "توسيع" البرامج الرائدة الناجحة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

و. دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة كأولوية أولى وكمجال حاسم مستهدَف للتدخلات الإنمائية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ز. بناء الموارد البشرية والقدرات المؤسسية (المعارف) على كل مستوى لتحقيق أهداف مجتمع المعلومات وخاصة في القطاع العام؛

ح. تشجيع كيانات قطاع الأعمال للمساعدة على سرعة البدء في توسيع الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دعم الصناعات الإبداعية والمنتجين المحليين للمحتوى الثقافي، والتطبيقات، والأعمال التجارية الصغيرة؛

ط. تقوية القدرات من أجل تعزيز إمكانات الحصول على الأموال المضمونة واستخدامها استخداماً فعالاً. (*ووفق على هذه الفقرة بكاملها*)

37. **نوصي** بإدخال تحسينات وابتكارات في آليات التمويل القائمة، تشمل ما يلي:

أ. تحسين الآليات المالية لتحقيق استقرار الموارد المالية، وتيسير التنبؤ بها وضمان استدامتها، ويفضل أن تكون غير مقيدة؛

ب. تدعيم أواصر التعاون الإقليمي وإنشاء شراكات بين العديد من أصحاب المصلحة، لا سيما من خلال وضع حوافز لإنشاء البنية التحتية الأساسية الإقليمية؛

ج. توفير النفاذ بتكلفة محتملة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التدابير التالية:

'1' تخفيض التكاليف الدولية للإنترنت التي يفرضها مقدمو خدمات الشبكة الأساسية، ودعم إنشاء وتطوير البنى التحتية الأساسية الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونقاط التبادل في إطار الإنترنت لتخفيض تكاليف التوصيل البيني وتوسيع النفاذ إلى الشبكة، ضمن جملة تدابير أخرى؛

'2' تشجيع الاتحاد على مواصلة دراسة مسألة التوصيلية الدولية للإنترنت (IIC) باعتبارها مسألة عاجلة لوضع توصيات ملائمة؛

د. تنسيق البرامج بين الحكومات والجهات المالية الكبرى للتخفيف من مخاطر الاستثمارات وتكاليف المعاملات التجارية بالنسبة إلى هيئات التشغيل التي تدخل قطاعات سوقية أقل جاذبية، مثل المناطق الريفية ومنخفضة الدخل؛

هـ. المساعدة على الإسراع بوضع أدوات مالية محلية بما في ذلك دعم الأدوات المحلية للتمويل متناهي الصغر والحاضنات التجارية الصغيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدوات الائتمان الحكومي وآليات المزاد العلني العكسية ومبادرات إقامة الشبكات القائمة على المجتمعات المحلية والتضامن الرقمي وغيرها من الابتكارات والتجديدات؛

و. تحسين القدرة على النفاذ إلى التسهيلات التمويلية بغية تسريع وتيرة تمويل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، بما في ذلك تشجيع التدفقات بين الشمال والجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب؛

ز. ينبغي للمنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية أن تنظر في جدوى إنشاء منتدى افتراضي لتقاسم المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة بشأن المشروعات المحتملة ومصادر التمويل والآليات المالية المؤسسية؛

ح. تمكين البلدان النامية من زيادة قدراتها على توليد أموال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستحداث أدوات مالية جديدة ملائمة لاقتصاداتها بما في ذلك الصناديق الاستئمانية ورأس المال المبدئي؛

ط. حث جميع البلدان على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب توافق آراء مونتيري؛

ي. ينبغي للمنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية أن تنظر في التعاون فيما بينها تعزيزاً لقدراتها على الاستجابة السريعة بغية دعم البلدان النامية التي تلتمس المساعدة بصدد سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ك. تشجيع زيادة المساهمات الطوعية؛

ل. [حذفت]

م. الاستخدام الفعّال، حسب الاقتضاء، لآليات تخفيف الديون كما جاء في خطة عمل جنيف، بما في ذلك إلغاء الديون، ومقايضة الديون، والتي قد تستخدم لتمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض المشروعات الإنمائية، بما في ذلك المشروعات المندرجة في إطار استراتيجيات الحد من الفقر. *(ووفق على الفقرة بكاملها)*

38. ونرحّب بإنشاء صندوق التضامن الرقمي في جنيف بوصفه آلية مالية مبتكرة ذات طبيعة طوعية وهو مفتوح لأصحاب المصلحة المعنيين ويستهدف تحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية للعالم النامي بالتركيز أساساً على الاحتياجات المحددة والملحة على المستوى المحلي والسعي إلى الحصول على موارد طوعية جديدة للتمويل "التضامني". وسيقوم صندوق التضامن الرقمي باستكمال الآليات القائمة لتمويل مجتمع المعلومات، وينبغي مواصلة استخدامه استخداماً كاملاً لتمويل نمو البنية التحتية والخدمات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. *(ووفق على هذه الفقرة)*